او بعض كل من الفريقين الى بعض اخراه ابو السعود من الباطل قيد به لان الزخرف يطلق
على الكل من حيث الكان او باطلا فلذيت قيد بقوله من الباطل اه شيخنا اي ليغويهم
بايه تعقد المذكر اي وضمن الفعل معناه شيخنا وما يفترون ما موصولة اسمية او نكرة
موصوفة والعايد على كلا محذوف اي وما يفترونه او مصدرية وعليه فقول المحشي الخ
وقيد وجهان احدهما ان نسق على المفعول في قد ريم اي انزكهم وتزك افترائهم والثاني
انها مفعول معه وهو مرجوح لانه مبني امكن العطف من غير ضعف في التركيب
او في المعنى كان اولى من المفعول معه اه سمين وهذا قبل الامر بالقتل اي
فهو منسوخ اه عطف على غرورا انما لم ينصب لانه ليس مصدرا والاختلاف
الفاعل ففاعل هذا المغرور وفاعل الاول الفارووا اه ابو السعود وقوله وفاعل
الاول اي الفعل المعلل وفي الكرخي قوله عطف على غرورا اي الذي هو مفعول له وما
سيها اعتراض والتقدير يوحي بعضهم الى بعض للمغرور ولتصغى ان كانت اللام في المفعول
الاول مستكملا لشروط النصب نصب وهذا فات فيه شرط النصب وهو توحد
المصدرية واتحاد الفاعل فان فاعل الوحي بعضهم وفاعل الاصغاء الافيدة فلذا
وصل الفعل بحرف العلة اه ابو حيان عطف على غرورا اي فاللام للتعليل وهي
مكسورة وان مقدرة بعدها جوازا وكذا يقال في بقية العلل وهي قوله وليرضوه
وليقترفوا اه شيخنا وليقترفوا ترتيب هذه المفاعيل في غاية الفصاحة
لانه اولا يكون انخداع فيكون الميل فيكون الرضى فيكون الفعل او لا فاقتراف فكل
واحد مسبب عما قبله اه ابو حيان من الذنوب بيان لما وقوله فيما فنوا على انتشار
به اي تقدير مضاف اي وبال وعاقبة ما هم مقترفون اه شيخنا ونزل لما قبلها
اي مشركو قريش وقوله ان يجعل بينه وبينهم حكما اي من احبار اليهود او من
اساقفة النصارى يخبرهم بما في كتابهم من امر النبي اه ابو السعود
افغير الله الكلام مستانف واريد على ارادة القول والهمزة للانكار والفاء للعطف
على مقدر يقتضيه الكلام اي قل لهم اميل الى غير خارف الشياطين فابتغي حكما
اه ابو السعود وفي السمين ويجوز نصب غير من وجهين احدهما انه مفعول
لابتغي مقدما عليه والثاني ما قدره ابو البقاء وقوله اغير الله اتخذ وليا ويكون حكما
حينئذ اما حالا واما تمييزا لغير ذكره الحوفي وابو البقاء وابن عطية والذي
يظهر ان ينتصب غير على الحال من حكما لانه في الاصل يجوز ان يكون وصفا له وحكما
هو